

إِضَاءَةٌ عَلَى مَنَهَجِ كِتَابِ سَيَّبَوِيهِ فِي بَحْثِ الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ

-مَوْضُوعُ الْحَالِ أَنْمُودَجًا -

أ. د. عماد محمد محمود (*)

المقدمة

قِيلَ قَدِيمًا، وَمَا زَالَ يُقَالُ، إِنَّ التَّعَامُلَ مَعَ كِتَابِ سَيَّبَوِيهِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْيَسِيرِ، وَيَسْتَطِيعُ أَنْ يُدْرِكَ ذَلِكَ مَنْ يَقْرَأُ بِضَعِّ وَرِيقَاتٍ مِنْ ذَلِكَ السِّفْرِ الْكَبِيرِ. مَعَانَاةُ سَيَّبَوِيهِ فِي بَسْطِ الْمَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ كَانَتْ وَاضِحَةً؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ أَرْضًا بَكَرًا، وَيَسْلُكُ طَرِيقًا هُوَ مِنْ أَوَائِلِ- إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوَّلَ- مَنْ سَلَكَهُ، يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ مَوْضُوعَ الْحَالِ- الَّذِي نَحْنُ بِصَدْرِ دَرَاثَتِهِ مَنَهَجِيًّا - مُتَشَعِّبُ الْأَحْكَامِ، يَتَطَلَّبُ الْبَحْثُ فِيهِ كَثِيرًا مِنَ الدَّقَّةِ وَالِاسْتِيعَابِ لِأَسَالِيْبِهِ.

الصفحاتُ الْمُقْبَلَةُ مُحَاوَلَةٌ يَسِيرَةٌ لِتَتَّبِعَ مَنَهَجَ سَيَّبَوِيهِ وَطَرِيقَتِهِ فِي عَرْضِ مَوْضُوعِ الْحَالِ، عَشْتُ فِي تِلْكَ الصَّفَحَاتِ الْمُعَانَاةَ مَعَ صَاحِبِ الْكِتَابِ، وَحَاوَلْتُ أَنْ أُسِيرَ أَعْوَارَ مَقَاصِدِهِ، مُسْتَعِينًا بِالْمَصَادِرِ الْأَقْرَبِ عَهْدًا بِصَاحِبِ الْكِتَابِ، فَكَانَتْ رِحْلَةً مُمْتَعَةً وَنَافِعَةً، وَإِنْ لَمْ تَحُلْ مِنْ صَعُوبَاتٍ فَاقَمَهَا ضَيْقُ الْوَقْتِ.

ومع وجود عددٍ ليسَ بالقليلِ من الدراساتِ تصدّتْ لدراسةٍ منهجِ سيبويه، ومنها كتابُ الدكتور محمد كاظم البكاء (منهجُ كتابِ سيبويه في التقويمِ النحوي)، إلا أنني لم أرجعْ إلى هذه المصادرِ أو أنقلُ منها، أو اعتمدُ عليها إلا في حدودِ ضيقةٍ لرغبتِي في خوضِ غمارِ هذه الرحلةِ بنفسِي، مدفوعاً برغبةِ الاستكشافِ، والفضولِ العلمي، ومن أجلِ البرهنةِ عملياً على منهجِ الكتابِ، وسهولةِ الإحاطةِ بتفصيلاتِ الموضوعِ، اخترتُ موضوعاً نحويّاً محدداً من أجلِ تسليطِ الضوءِ عليه، وتجليةِ أطرافِهِ بشكلٍ عمليّ.

ولستُ أدعي هُنا أنني قد جئتُ بجديدٍ في فهمِ كتابِ سيبويه، وأنني وقفتُ على ما لم يقفْ عليه غيري، لكنني حاولتُ جاهداً أن أضغَ يدي على بعضِ المواطنِ في موضوعٍ يمتازُ بالعمقِ والدقّةِ.

الكلماتُ المفتاحيّةُ: سيبويه - الكتاب - الحال - منهج.

منهجُ سيبويه في موضوعِ الحالِ

وردَ موضوعُ الحالِ في كتابِ سيبويه في ثمانيةٍ وعشرينَ موضعاً، منها اثنا عشرَ باباً رئيساً، وهذا التّشّتتُ في عرضِ الموضوعِ الواحدِ يبيّنُ جزءاً من منهجِ الكتابِ، فالرجلُ قد يعرضُ الموضوعَ الواحدَ في أماكنَ مختلفة؛ لأنّه كانَ مهتماً بشرحِ أساليبِ العَرَبِ في التعبيرِ، وبيانِ دلالتها، أكثرَ من اهتمامِهِ بوضعِ قواعدَ شاملةٍ، تُخضعُ المسائلَ للمنطقِ العلميِّ الصارمِ، من طريقِ العملِ على جمعِ شتاتِ الموضوعِ الواحدِ في بابٍ مُستقلٍّ، ومن ثمّ التدرُّجُ في بيانِ أحكامِهِ المختلفةِ، وقد يكونُ من أسبابِ عدمِ وضوحِ المنهجِ لديه أنّه يطأُ أرضاً بكرّاً من جهةٍ

التأليفِ المنهجيِّ، والسيرُ في الأرضِ الجديدةِ عادةٌ ما يحملُ مفاجأةً وغموضاً، يمنعُ السائرَ فيها من وضعِ خُططٍ مُسبقَةٍ لتجنّبِ مصاعبهِ وخطورتهِ. وما أعنيه بالمنهجِ في هذا البحثِ هو بيانُ كيفيةِ تعاملِ سيبويه في أثناءِ عرضهِ موضوعِ (الحالِ) تحديداً مع المصطلحِ، والتعريفِ، وأسماءِ الأبوابِ النحويّةِ، وطبيعةِ العلةِ النحويّةِ لديهِ، وكيفيةِ توظيفِهِ للشواهدِ، وطريقةِ عرضِ الموضوعِ وتبويبهِ ومعالجتهِ، وسنستعينُ في فهمِ عباراتِ الكتابِ ببعضِ شراحِهِ، ولبيانِ مدى تأثرِ مَنْ جاءَ بعدَ سيبويهِ بهِ، سنعرضُ بعضَ آراءِ مَنْ تبعَهُ مَنْ النحويينَ، ولاسيّما القريبونَ منه زمنّاً.

أولاً- المصطلح:

استعملَ سيبويه عدداً من المصطلحاتِ للتعبيرِ عن موضوعِ الحالِ، هي: (الخبر، والصفة، والمفعول به، والموقع به، والحال)، والسببُ في ذلك، كما يقولُ الدكتور عبدالله الكناعنة^(١)، هو اهتمامُ سيبويهِ بدلالةِ التركيبِ اهتماماً كبيراً، فسَمّى كلَّ نمطٍ على وفقِ دلالتِهِ من دونِ أن يُغفلَ المصطلحَ التركيبيَّ الرئيسَ، وهو الحالُ، ممّا يثبتُ أنّ سيبويه كانَ يهتمُّ بوصفِ اللُغةِ، كما هي في واقعها الاستعمالي، وهو أمرٌ لا نجدُهُ في دراساتِ المتأخرينَ عنه كثيراً؛ لأنّ المتأخرينَ اهتمُّوا بالبعدِ التركيبيِّ، فاستعملوا مصطلحَ الحالِ بدلالتهِ العامّةِ الدالّةِ على التركيبِ.

يقولُ سيبويه: (هذا بابٌ ما ينتصبُ من الأسماءِ

(١) ينظر- الصراع بين التراكيب النحوية، دراسة في كتاب سيبويه: عبد الله الكناعنة، ط ١، الأردن ٢٠٠٧م، ص ١١٢.

النَّعْتِ الذي لا يَتَّبِعُ مَنَعُوتهُ فَيُخَالِفُهُ في الإعرابِ^(٧).
ويبدو أنَّ الكوفيين استعملوا مُصطَلَحَ (القَطْع) للإشارة إلى أنَّ الحالَ لا يَتَّبِعُ صاحبَهُ في الإعراب.

ثانياً- التعريف:

لم يُعرِّف سيبويه الحالَ، بل مثَّل له في الأبوابِ المختلفةِ وبحتهِ فيها، فقال: (هذا بابٌ ما يَنْتَصِبُ مِنَ الأسماءِ التي أُخِذَتْ مِنَ الأفعالِ انتصابَ الفعلِ، استُفْهِمَتْ أو لم تُسْتَفْهِمَ، وذلك قولك: أقائمًا وقد قعدَ الناسُ، وأقاعداً وقد سارَ الركبُ...) (٨). وقال أيضاً: (هذا بابٌ ما يَنْتَصِبُ مِنَ المصادرِ لأنَّه حالٌ وَقَعَ فِيهِ الأمرُ فانتصبَ لأنَّه موقوعٌ فِيهِ الأمرُ)^(٩). وعند المبرِّد لم نجدَ تعريفاً للحالِ أيضاً، واكتفى بالتمثيلِ له كما فعلَ سيبويه، إذ يقول: إن أردتَ الإخبارَ عنِ الحالِ التي وَقَعَ فِيها مجيءُ شخصٍ ما قلتَ: جاءني زيدٌ ركباً، أو ماشياً، فجنَّت بعده بنكرة لا تكونُ نعتاً له لأنَّه مَعْرِفَةٌ^(١٠).

وأولُ تعريفٍ للحالِ وجدتهُ - بحسبِ ما اطلَّعتُ عليه - عند ابنِ السَّراج، قال: (الحالُ إنّما هي هيئةُ الفاعلِ أو المفعولِ أو صفتُهُ في وقتِ ذلك الفعلِ المُخْبِرِ به عنه)^(١١).

وأوردَ أبو البركاتِ الأنباري (ت ٥٧٧هـ) كلاماً

(٧) ينظر: الخلاف النحوي بين الكوفيين: مهدي صالح الشَّمري، أطروحة دكتوراه أُجيزت في كلية الآداب/ جامعة بغداد ١٩٩٥م، ص ٥٦ و ٥٧.

(٨) الكتاب: ١/ ٣٤٠.

(٩) الكتاب: ١/ ٣٧٠.

(١٠) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٦٦.

(١١) الأصول: ١/ ٢١٣.

التي ليست بصفة ولا مصدرَ لأنَّه حالٌ يَقَعُ فِيهِ الأمرُ فينتصبُ لأنَّه مفعولٌ به^(١٢). ويقولُ أيضاً: (هذا بابٌ ما يَنْتَصِبُ مِنَ المصادرِ لأنَّه حالٌ وَقَعَ فِيهِ الأمرُ فانتصبَ لأنَّه موقوعٌ فِيهِ)^(١٣). وقال: (اعلم أنَّ كلَّ شيءٍ كانَ للنكرةِ صفةً فهو للمعرفةِ خبرٌ)^(١٤).

في حينِ أسماءِ المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) مفعولاً فِيهِ، فقال: (هذا بابٌ مِنَ المفعولِ ولكنَّا عزَّلناه ممَّا قبله؛ لأنَّه مفعولٌ فِيهِ وهو الذي يُسمِّيهِ النحويُّونَ الحالَ)^(١٥).

وإذا تقدَّمتنا قليلاً نجدُ ابنَ السَّراج (ت ٣١٦هـ) يقولُ حينما يتحدَّثُ عن بابِ الحال: (ذكرَ ما شَبَّهَ بالمفعولِ والعامِلِ فِيهِ فعلٌ حقيقيٌّ: وهو صِنْفانِ يُسمِّيها النحويُّونَ الحالَ والتمييزَ)^(١٦).

والحالُ مُصطَلَحٌ بصريٌّ استعملَهُ الكوفيُّونَ أيضاً إلى جانبِ مُصطَلَحِ آخَرَ هو القَطْع، فيما عدَّ بعضُ الكوفيينَ الخبرَ في بابِ (كانَ وأخواتها) حالاً، ويُعدُّونَ المنصوبَ على الاختصاصِ حالاً أيضاً، واستعملَ البصريُّونَ (القَطْع) للدَّلالةِ على

(٢) الكِتَاب: عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ودار الرفاعي/ الرياض ١٩٨٢م، ١/ ٣٩١.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٧٠.

(٤) الكتاب: ٢/ ٨.

(٥) المقتضب: محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب/ بيروت ١٩٩٤م، ٤/ ١٦٦.

(٦) الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بغداد (د. ت)، ١/ ٢١٣.

قريباً من ذلك قائلاً: (إن قال قائل: ما الحال؟ قيل هيئة الفاعل والمفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني زيدُ ركباً) وكان الركوبُ هيئةً زيدٍ عند وقوع المجيء منه، وإذا قلت: (ضربتُه مشدوداً) كان الشدُّ هيئةً عند وقوع الضرب له) (١٢).

وَمَنْ المتأخِّرينَ عَرَفَهُ ابنُ مالِكٍ (ت ٦٧٢هـ) بقوله: (هو ما دلَّ على هيئةٍ وصاحبها، متضمناً ما فيه معنى «في» غير تابعٍ ولا عمدةٍ وحقُّه النصبُ، وقد يُجرُّ بباءٍ زائدةٍ) (١٣).

وليس غريباً عدمُ وجود تعريفٍ جامعٍ مانعٍ لموضوع (الحال) عند سيبويه - وكما في أغلب موضوعات الكتاب - بالنظر إلى الحقبة المبكرة التي وضع فيها الكتاب، التي تتطلب اهتماماً بتقصي أساليب العرب في استعمال اللُّغة، ودلالة تلك الأساليب، أكثر من الاهتمام بالحدود والمصطلحات.

ثالثاً: الشواهد:

استشهد سيبويه في تقرير الأحكام النحوية بجملة كبيرة من الشواهد، توزعت بين الآيات القرآنية، والشعر، والنثر، الذي انقسم بين المقولات

(١٢) أسرار العربية: أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبّود، ط ١، بيروت ١٩٩٩م، ص ١٥٠.

(١٣) شرح التسهيل: جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط ١، بيروت ٢٠٠١م. ٢/٢٣٩. وينظر: شرح اللّمة البدرية في علم اللّغة العربيّة: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: هادي نهر، بغداد ١٩٧٧م. ٢/٣٣، وأسرار النحو: ابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، تحقيق: أحمد حسن حامد، عمّان (ب-ت)، ص ١٣٧.

والأمثال المنقولة عن العرب، والأمثلة المصنوعة، فضلاً عن الأحاديث النبوية، التي لم يرد منها سوى أربعة أحاديث، كما ذكرت ذلك الدكتورة خديجة الحديثي.

وفي موضوع الحال ورد شاهد قرآني واحد في سياق استعمال الصفة في تركيب حال، بحسب ما أورده سيبويه في قوله: (هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام وهو قولك: دخلوا الأول فالأول، جرى على قولك واحداً فواحداً ودخلوا رجلاً رجلاً. وإن شئت رفعت فقلت: دخلوا الأول فالأول، جعله بدلاً وحمله على الفعل، كأنه قال: دخل الأول فالأول. وإن شئت قلت: دخلوا رجلاً رجلاً، تجعله بدلاً كما قال عز وجل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَنِيزَةٍ﴾ (١٤) (١٥).

فقد جاء الاستشهاد بقوله تعالى: (ناصية كاذبة)، للدلالة على جواز استعمال تركيب: (دخلوا رجلاً رجلاً)، بجعله بدلاً كما في الآية الكريمة.

وقال الأعلّم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) توضيحاً لقول سيبويه المتقدم: (اعلم أن حق الصفة أن تكون تحلية في الموصوف في حال الإخبار عنه كقولك: القائم والقاعد والأحمق والعاقل... ومن أجل هذا جاز أن تجعل الأول فالأول حالاً لأنه ليس بصفة قد استقرت فيكون بمنزلة العاقل وإنما يصير أولاً في ترتيب الفعل إذا سبق فأشبهه النكرات) (١٦).

(١٤) سورة العلق: ١٥ و ١٦.

(١٥) الكتاب: ١/٣٩٧ و ٣٩٨.

(١٦) النكت: ١/٤١٧ و ٤١٨.

وسعى المُبَرَّد إلى مَزِيدٍ مِنَ الإيضاحِ لهذا التركيبِ، فقال: (ادخلوا الأولَ فالأولَ، ودخلوا رجلاً رجلاً تأويلُهُ: ادخلوا واحداً بعدَ واحدٍ. فأما الأولُ فإنَّما انتصبَ على الحالِ وفيه الألفُ واللَّامُ، لأنَّهُ على غيرِ مَعهودٍ، فجزياً مَجْرَى سائرِ الزوائدِ. ألا ترى أَنَّكَ لو قلتَ: الأولُ فالأولُ أتونا- لم يَجُزْ؛ لأنَّكَ لستَ تقصدُ إلى شيءٍ بعينه. ولو قلتَ: الرجالُ أتونا - كانَ جيداً.

وإن شئتَ قلتَ دخلوا الأولُ فالأولُ على البَدَلِ. كأنَّكَ قلتَ: دخلَ الأولُ فالأولُ...

فإذا قلتَ: ادخلوا الأولُ فالأولَ. فلا سبيلَ عندَ أكثرِ النحويينَ إلى الرفعِ؛ لأنَّ البَدَلَ لا يكونُ مِنَ المُخاطَبِ؛ لأنَّكَ لو قدَّرتَهُ بحذفِ الضميرِ لم يَجُزْ. فأما عيسى بنُ عمرَ فكانَ يجيزُهُ. ويقولُ: معناه: ليدخلِ الأولُ فالأولَ. ولا أراه إلا جائزاً على المعنى؛ لأنَّ قولَكَ: ادخلُ إنَّما هوَ: (لتدخلُ) في المعنى^(١٧).

وفي الشواهدِ الشعريةِ في موضوعِ (الحالِ) استعملَ سيبويه أيضاً شاهداً شعرياً واحداً، جاء في سياقِ حديثِ سيبويه عن المصدرِ الواقعِ حالاً، إذ ذهبَ النحويونَ إلى أنَّ الحالَ لا تكونُ إلا نَكْرَةً، وأنَّ ما وردَ منها مُعرِّفاً لفظاً فهوَ منكرٌ معنًى^(١٨)، فقالَ سيبويه بهذا الصد: (وهذا ما جاء منه في الألفِ واللَّامِ... وذلك قولكَ: أرسلها العِراكَ. قالَ لبيدُ بنُ ربيعة^(١٩):

فأرسلها العِراكَ ولم يَدُدها

ولم يُشْفِقْ على نغصِ الدَّخَالِ

(١٧) المقتضب: ٣/ ٢٧١ و ١٧٢.

(١٨) ينظر: الأصول: ١/ ٢١٤.

(١٩) ديوان لبيد بن ربيعة العامري: دار صادر/ بيروت، ١٩٩٩ م، ص ٨٦.

كأنَّه قال: اعترافاً.

وليس كُلُّ المصادرِ في هذا البابِ يدخلُهُ الألفُ واللَّامُ، كما أنَّه ليسَ كُلُّ مصدرٍ في بابِ الحمدِ لله والعَجَبِ لك، تدخلُهُ الألفُ واللَّامُ، وإنَّما شَبَّهَ بهذا حيثُ كانَ مصدرًا وكانَ غيرَ الاسمِ الأولِ^(٢٠).

وقد استشهدَ سيبويه بقول لبيد كما قالَ الأَعلمُ الشَّنتمريُّ لبيانِ أنَّ الشاعرَ: (نصَّبَ العِراكَ وهو مصدرٌ عاركٌ يُعاركُ إذا زاحمَ، وجَعَلَ العِراكَ في موضعِ الحالِ وهو مَعْرِفَةٌ، وجازَ هذا لأنَّه مصدرٌ ولو كانَ اسمَ فاعلٍ لم يَجُزْ)^(٢١).

رابعاً- العلة النحوية:

إنَّ الناظرَ إلى العِللِ التي استعملها سيبويه في كتابه، يدركُ أنَّها من نوعِ العِللِ التعليميةِ، التي تهدفُ إلى تفسيرِ الواقعِ اللغويِّ، من طريقِ تقديمِ تعليقاتٍ تستندُ إلى الاستعمالِ اللغويِّ العَرَبِيِّ، بطريقةِ الحملِ على النظرِ، أو بطريقةِ بيانِ علةِ التعبيرِ التي يقتضيهَا المعنى المرادُ من المتكلمِ.

ومن أمثلةِ تعليقاتِ سيبويه في موضوعِ (الحالِ)، قوله في بابِ (المفعولِ) الذي يتعداهُ فعلُهُ إلى مفعولين: (هذا بابٌ ما يعملُ فيه الفعلُ فينتصبُ وهو حالٌ وقَعَ فيه الفعلُ وليسَ بمفعولٍ، كالثوبِ في قولكَ: كسوتُ الثوبَ، وفي قولكَ: كسوتُ زيدياً الثوبَ؛ لأنَّ الثوبَ ليسَ بحالٍ وقَعَ فيه الفعلُ ولكنَّهُ مفعولٌ كالأولِ. ألا ترى أنَّه يكونُ مَعْرِفَةً ويكونُ معناهُ ثانياً كمعناهُ أولاً إذا قلتَ: كسوتُ الثوبَ،

(٢٠) الكتاب: ١/ ٣٧٢.

(٢١) النُكت في تفسيرِ كتابِ سيبويه: الأَعلمُ الشَّنتمريُّ (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت ١٩٨٧ م، ١/ ٣٩٩.

وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلت: كُسي (الثوب) (٢٢).

ضمّن سيبويه هذا الباب ما ينتصب لأنه حال، وفرّق بينه وبين ما ينتصب لأنه مفعول ثانٍ مما يتعدى من الفعل إلى مفعولين، في قولهم: كسوت زيداً ثوباً، معللاً ذلك بأن الثوب ليس حالاً وقع فيه الفعل، ولكنه مفعول كالأول. ويجوز أن تقتصر على إحداهما من قبل أن الحال إنما هي وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول في وقت وقوع الفعل كقولك: قام زيدٌ ضاحكاً، أي: وقع فعله في الحال التي هي موصوفٌ فيها بضحك (٢٣).

ثم يقول سيبويه في الباب نفسه: (قولك: ضربت عبد الله قائماً، وذهب زيدٌ راكباً. فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدى إليه فعل الفاعل نحو عبد الله وزيد ما جاز في ذهب، ولجاز أن تقول: ضربت زيداً أباك وضربت زيداً القائم، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفة ولا البدل، فالاسم الأول المفعول في ضربت قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلة كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في ذهب أن يكون فاعلاً وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار في قولك: لي مثله رجلاً ولي ملؤه عسلاً، وكذلك ويحه فارساً... (٢٤).

يعلل سيبويه عدم صحة نصب قائماً في قولنا: (ضربت زيداً قائماً) على المفعولية، بسبب اكتفاء الفعل بالمفعول الأول، وعدم إمكانية تعدي الفعل

(٢٢) الكتاب: ٤٤/١.

(٢٣) ينظر: النكت: ١٧٨/١.

(٢٤) الكتاب: ٤٤/١.

إليه.

وقال صاحب (النكت) في بيان كلام سيبويه المتقدم: (يعني مفعول ضربت إذا قلت: ضربت زيداً قائماً قد اكتفى الفعل في التعدي إليه، فامتنع قائم في وصول الضرب إليه كما يصل إلى المفعولات فانصب لأنه حال، كما أنك إذا قلت: ذهب زيدٌ راكباً فقد اكتفى ذهبٌ بزيد في أنه فاعله فلم تصر الحال فاعلاً، فقد صار الفاعل حائلاً بين الفعل وبين الحال أن يكون فعلاً) (٢٥).

والأعلم يشير هنا إلى أن (الحال) انتصب بعد تمام الكلام، وهو تعليلٌ أشار إليه سيبويه في عدد من المواضع.

والملاحظ في هذا الباب أن سيبويه تناول (الحال) عرضاً في أثناء حديثه عن المفعول به، ويبدو أنه جاء في معرض شرحه لأسلوب من أساليب العرب في التعبير، كما هو دأبه دائماً.

ومن تعليلات سيبويه قوله في أثناء حديثه عن نوع تركيب آخر لـ (الحال): (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانصب لأنه موقوف فيه الأمر. وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجأةً مفاجأةً، وكفاحاً ومكافحةً، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهةً، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً وأخذت ذلك عنه سمعاً وسمعاً. وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعةً ولا أتانا رجلةً، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل

(٢٥) النكت: ١٧٩/١.

في بابٍ سقيًا وحمراً... واعلم أن هذا الباب أتاه النَّصْبُ كما أتى الباب الأول، ولكن هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيته؟ كما كان الأول جواباً لقوله: لِمَه؟^(٢٦).

فهو يقدم هنا علّة تستند إلى الانسجام الدلالي بين التراكيب، إذ يجوزُ لديه أن تقول: قتلته صبراً، بنصب (صبراً) على الحال؛ لوقوع الانسجام الدلالي، في حين لا يجيزُ أن تقول: أتانا سرعةً أو رجلةً؛ لعدم الانسجام الدلالي.

قال الأعلّم الشننمريّ موضعاً التركيب الذي قصده سيبويه: (اعلم أن مذهب سيبويه في قولك: أتيت زيدا مشياً، وقتلته صبراً وما كان مثله أن المصدر في موضع الحال كأنه قال: أتيتُهُ ماشياً وقتلته مصبوراً إذا كان حالاً من الهاء، وإن كان من التاء فتقديره صابراً، والصبرُ هنا الحبسُ على القتل، وليس بقياس مُطَرِّدٍ لأنّه شيءٌ وضع في غيره موضعه)^(٢٧).

وحديث سيبويه هنا عن وقوع المصدر حالاً، وقد أفرَد له باباً مستقلاً في حين لم يفعل النحويون المتأخرون ذلك، وقرروا أن وقوع الحال مصدرًا هو خلاف الأصل^(٢٨).

وزهب المُبرِّد إلى أن المصدر هنا نابٍ مناب اسم

(٢٦) الكتاب: ١/٣٧٠-٣٧٢.

(٢٧) النكت: ١/٣٩٧ و ٣٩٨.

(٢٨) ينظر: شرح ابن عقيل: بهاء الدين بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، بيروت ٢٠٠١م، ٢/٢٥٢ و ٢٥٣. وحاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: محمود بن الجميل، القاهرة ٢٠٠٢م، ٢/٢٥٠ وما بعدها.

الفاعل، فيقول: (ومن المصدر ما يقع في موضع الحال فيسُدُّ مسده، فيكونُ حالاً، لأنّه قد ناب عن اسمِ الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلته صبراً. إنّما تأويله: صابراً أو مُصبراً... ولو قلت: جئتُه إعطاءً لم يجزُ لأنّ الإعطاء ليس من المجيء)^(٢٩).

ويبدو أن المُبرِّد يُجيزُ القياس في المصدر الواقع حالاً، إذا كان من أنواعِ ناصبه، نحو: أتانا رجلةً وسُرعةً، وأمّا ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف في أنّه ليس بقياس، فلا يُقال: جاء ضحكاً أو بُكاءً؛ لعدم السماع، في حين يذهب أغلب النحويين إلى منع القياس على المصادر الواقعة حالاً والاقتصار على المسموع منها^(٣٠).

وقد اطَّرد وقوع المصدر حالاً في نحو: هو الرجلِ علماً وأدباً ونبلًا، أي: الكامل في حالِ علمٍ وحالِ أدبٍ وحالِ نبيلٍ. واطَّرد أيضاً ورودُ المصدر حالاً في نحو: هو زهيرٌ شعراً، وحاتمٌ جوداً، والأحنفُ حلماً، ويوسفُ حسناً^(٣١).

ومن تراكيبِ الحال ما يدلُّ على تفضيل الشيء في أحدِ أزمنته على نفسه في أزمانٍ أخرى، وعبر عنه سيبويه بقوله: (هذا بابٌ ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوالٌ تقع فيها الأمور. وذلك قولك: هذا بُسراً أطيبُ منه رطباً. فإن شئت جعلته

(٢٩) المقتضب: ٣/٢٣٤.

(٣٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاستربادي (ت ٦٤٦هـ)، وضع هوامشه: أميل بديع يعقوب، ط ١، بيروت ٢٠٠١م، ٢/٣٢.

(٣١) ينظر: شرح التسهيل، ٢/٢٤٥.

حيثاً قد مَضَى، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ حِينًا مُسْتَقْبَلًا. وَإِنَّمَا قَالَ النَّاسُ هَذَا مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ إِذَا كَانَ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، وَإِذَا كَانَ فِيمَا مَضَى، لِأَنَّ هَذَا لَمَّا كَانَ ذَا مَعْنَاهُ أَشْبَهَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى إِذَا كَانَ. وَلَوْ كَانَ عَلَى إِضْمَارِ كَانَ لَقُلْتَ: هَذَا التَّمْرُ أَطِيبُ مِنْهُ الْبُسْرُ؛ لِأَنَّ كَانَ قَدْ يَنْصِبُ الْمَعْرِفَةَ كَمَا يَنْصِبُ النِّكَرَةَ، فَلَيْسَ هُوَ عَلَى كَانَ وَلَكِنَّهُ حَالٌ^(٣٢).

وَرَفَضَ سَبَبِيَّهِ تَوْجِيهِهِ مِنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنْ قَوْلَهُمْ: (هَذَا بُسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ رُطْبًا) إِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ (كَانَ)، مَعْلَلًا هَذَا الرَّفْضَ بِأَنَّ النَّصْبَ لَوْ كَانَ عَلَى إِضْمَارِ كَانَ لَقُلْتَ: هَذَا التَّمْرُ أَطِيبُ مِنْهُ الْبُسْرُ؛ بِنَصْبِ (التَّمْرُ)؛ لِأَنَّ (كَانَ) قَدْ يَنْصِبُ الْمَعْرِفَةَ كَمَا يَنْصِبُ النِّكَرَةَ، وَلَمَّا لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ، دَلَّ الْمَعْنَى أَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْحَالِ.

وَأَوْضَحَ السِّيْرَانِي (ت ٣٦٨هـ) الْمَغْزَى مِنْ تَرْكِيبِ الْحَالِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَقَالَ: (الْبَابُ يَأْتِي لِتَفْضِيلِ شَيْءٍ فِي زَمَنِ مِنْ أَزْمَانِهِ عَلَى نَفْسِهِ فِي سَائِرِ الْأَزْمَانِ. فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الزَّمَانُ الَّذِي فَضِّلَ فِيهِ مَاضِيًا وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا. غَيْرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ عَلَى الْمُضِيِّ مِنْهُ وَالِاسْتِقْبَالِ، بِحَسَبِ مَا يُفْضَلُ ذَلِكَ. فَإِنْ كَانَ مَاضِيًا أَضْمَرْتَ إِذْ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا أَضْمَرْتَ إِذَا)^(٣٣).

إِلَّا أَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ السُّهَيْلِي (ت ٥٨١هـ) يَرَفُضُ هَذَا التَّقْدِيرَ قَائِلًا: (إِنْ قُلْتَ: تُضْمَرُ (كَانَ) التَّامَّةُ، وَتَكُونُ (بُسْرًا) حَالًا تَعْمَلُ فِيهِ كَانِ التَّامَّةُ. قُلْنَا: هَذَا كَلَامٌ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ (كَانَ) فَإِنَّ (كَانَ) الزَّمَانِيَّةَ

و(كَانَ) التَّامَّةُ يَرْجِعَانِ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا... وَإِذَا لَمْ يَجُزْ إِضْمَارُ (كَانَ) عَلَى انْفِرَادِهَا فَكَيْفَ يَجُوزُ إِضْمَارُ (إِذَا) وَ(وَإِذَا) مَعَهَا وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ: سَأَتِيكَ جَاءَ زَيْدٌ، تَرِيدُ: (إِذَا جَاءَ زَيْدٌ) كَانَ خُلْفًا مِنَ الْكَلَامِ بِإِجْمَاعٍ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مِنْ هَذَا الْمَوْطِنِ أَبْعَدُ)^(٣٤).

خامساً- عنوانات المسائل النحوية وتبويبها:

واحدة من المسائل التي واجهت سببويه في كتابه - على ما يبدو - هي وضع عنوانات مناسبة للأبواب اللغوية، التي يبحث فيها؛ وبسبب حداثة تجربة التأليف، وعدم تبلور مناهج واضحة فيه بعد، ولكون اهتمام صاحب الكتاب كان منصباً - ظاهراً - على شرح الأساليب وتبيينها، أكثر من الاهتمام بالطريقة التي ستعرض فيها تلك الأساليب، جاءت عنوانات المسائل مطولة، قد تستغرق سطرين أو أكثر أحياناً، ولا تكون دالة على ما تحتها من موضوع يجري البحث فيه في أحيان أخرى.

مثال ذلك العنوانات التي وضعها للتدليل على بعض مسائل موضوع (الحال)، ومنها قوله: (هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم). وكان يمكن أن يسمى هذا الباب بـ (مجيء الحال توكيداً).

ومن ذلك أيضاً قوله: (هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرًا كالمُضَافِ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ.

(٣٤) نتائج الفكر: أبو القاسم السُّهَيْلِي (١٨٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت ١٩٩٢م، ص ١١٣.

(٣٢) الكتاب: ٤٠٠/١.

(٣٣) هامش الكتاب: ٤٠٠/١.

وذلك قولك: مَرَرْتُ بِهِ وَحَدَهُ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ وَحَدَهُمْ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَحَدَهُ، وَكَانَ يُمْكِنُ تَسْمِيَتِهِ بِبَابِ (الحال) الدالّةِ على الإفراد.

ومن أمثلة العنوانات الطويلة أيضاً قوله: (هذا باب ما يُنْتَصَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِصِفَةٍ وَلَا مَصَادِرَ لِأَنَّهُ حَالٌ يَقَعُ فِيهِ الْأَمْرُ فَيُنْتَصَبُ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ، وَبَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، وَبَايَعْتُهُ نَقْدًا، أَيْ كَلَّمْتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ) (٣٥).

وَكَانَ بِالْإِمْكَانِ تَسْمِيَةَ هَذَا الْمَوْضُوعِ بِ (بَابِ الْحَالِ الدالّةِ على المفاعلة).

أما تبويب الموضوعات والمسائل في (الكِتَابِ) فجاءت على غير منوالٍ واضحٍ، فلم يجمع الموضوعات إلى نظائرها، ولم يُوحّد النظر إلى متشابهات المسائل، إنّما كان الاستطرادُ منهجاً، فعمل على شرح التراكيب، وتبيين بلاغتها ودلالاتها، وكلّما عرض له موضوع لغويّ في أثناء شرحه، تطرّق إلى ذلك الموضوع، مبيناً حكمه، وهذا الأمر جعل موضوع (الحال) - على سبيل المثال - يتوزع ذكره على مواضع متفرقة من الكِتَابِ، من دون ضابطٍ محددٍ، أو منهجٍ واضحٍ متبع.

سادساً- طريقة عرض الموضوع:

سنحاول في ما يأتي من سطورٍ تتبّع بعض مسائل موضوع (الحال)، وعلى وفق ما سطره سيبويه في كتابه؛ كي نستطيع التعرف على منهجه في عرض الموضوع، ومعالجة مسائله المتشعبة. اتضح لدينا في السطور المتقدمة أنّ سيبويه لم

يتبع طريقة واضحة في بحث موضوع (الحال)، من جهة التبويب، وجمع النظائر، وفي هذه الفقرة سنعرض نصوصاً من (الكِتَابِ) تبين كيف يقدم سيبويه مسائله إلى تلاميذه وقرائه؟ وكيف يقربها إلى أذهانهم، ويُعضدّها بالأدلة اللغوية.

بعد أن تحدّث سيبويه عن المصادر وأنواعها ذكر إحدى تراكيب (الحال)، فقال: (هذا باب ما يُنْتَصَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي أُخِذَتْ مِنَ الْأَفْعَالِ انْتِصَابَ الْفِعْلِ اسْتَفْهِمَتْ أَوْ لَمْ تُسْتَفْهِمْ).

وذلك قولك: أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، وَأَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ وَكَذَلِكَ إِنْ أَرَدْتَ هَذَا الْمَعْنَى وَلَمْ تُسْتَفْهِمْ، تَقُولُ: قَاعِدًا عَلِمَ اللَّهُ قَدْ سَارَ الرِّكْبُ، وَقَائِمًا قَدْ عَلِمَ اللَّهُ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ.

وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيامٍ أو حال قعودٍ، فأراد أن يُنبّهه فكأنّه لفظ بقوله: أتقوم قائماً وأتقعدُ قاعداً، ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من لفظ الفعل، فجزى مَجَزَى الْمَصْدَرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ) (٣٦).

نلاحظ في النصّ المتقدّم أنّ سيبويه يبدأ المسألة بذكر عنوان الباب، وهو عنوان - كما قدمنا - يتسم بالطول، وعدم الوضوح، يُعقب ذلك بالإتيان بمثال يوضح المقصود بالمسألة، وبعد ذلك يحاول جاهداً تبيين الحكم النحوي للتركيب، ولماذا نُصب على الحاليّة - كما في موضعنا هذا - مُسْتَنْدًا فِي ذَلِكَ إِلَى مَعْنَى الْكَلَامِ، وَهَيْئَةِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُتَلَقِّيِّ، كما في قوله: (وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيامٍ...).

(٣٦) الكتاب: ١/٣٤١.

(٣٥) الكتاب: ١/٣٩١.

ولزيد تبيان للمسألة قال السيرافي موضحاً:
هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذي قبله، غير أن
ذاك بمصدر وهذا باسم الفاعل، وقدّر سيبويه أن
العامل فيه مثل الفعل الذي يعمل في المصادر، كأنه
يقول: أتقوم قائماً... الخ، وأنكره بعض الناس؛
لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي
من لفظه، وما جاء من ذلك يُصرف على أنه مصدر
لا اسم فاعل، كذا قال المُبرّد. والقول عندي ما قاله
سيبويه؛ لأنّ الحال قد تكون توكيداً كما يكون
المصدر توكيداً، وإن كان الفعل قد دلّ عليه^(٣٧).

وأورد الأعلام الشنتمريّ كلاماً قريباً من ذلك،
وقال للتدليل على مجيء الحال توكيداً كما يكون
المصدر توكيداً أنه جاء في قوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاكَ
لِلنَّاسِ رَسُولًا}،^(٣٨) وزاد على ذلك قوله: أعلم أنه
لا يجوز أن تقول: أقاتماً زيد مبتدئاً بهذا من غير
حال تدلّ عليه لأنه يجوز أن يكون التقدير إثبت
قائماً وتكلم قائماً وشبيهه مما لا يُحصّر^(٣٩).

ولم يأت المُبرّد بجديد حين تحدّث عن الموضوع،
تحت عنوان: (هذا باب المصادر التي تُشركها
أسماء الفاعلين، ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا
ومعها دليل مشاهدة، فهي منصوبة على ذلك،
خبراً كانت أو استفهاماً)^(٤٠) ولا يبدو قوله (فهي
منصوبة على ذلك) واضحاً، ولم يبيّن في كلامه
اللاحق دواعي النصب إلا بكونه حالاً تلميحاً أو

(٣٧) ينظر: هامش الكتاب: ١/٣٤١.

(٣٨) سورة النساء: ٧٩.

(٣٩) النكت: ١/٣٨١.

(٤٠) المقتضب: ٣/٢٦٤.

تصريحاً.

إلا أن ابن مالك يردّ دعوى المصدرية عن
(قاعداً وعائداً) التي قرّرها المُبرّد، مُستديلاً بأنّ
دلالة تلك الألفاظ على المصدرية إنما هي دلالة
اشتراك؛ ولأنّ استعمالها في غير المصدرية أكثر من
استعمالها في المصدرية، عند من يرى صلاحيتها،
فكان الحكم بعدم مصدرية أولي. ويزيد على
ذلك أن (قاعداً وعائداً) ونحوهما امتنع مجيؤها
في الأمكنة المتمخّصة للمصدرية نحو: (قعدت
قعوداً طويلاً)، (وقعدت قعوداً خاشع) (والقعود
المعروف)، ولو جعلت قاعداً في أحد هذه الأمكنة
لم يجز، فدلّ ذلك على انتفاء مصدرية وثبوت
حاليّتها^(٤١).

ويرى الرضيّ (ت ٦٨٤هـ) أن تقدير (أقائماً
وقد قعد الناس) أتقوم قائماً، في حين هي عند
سيبويه، والمُبرّد، والرّمحشريّ، صفة قائمة مقام
المصدر، أي: أتقوم قياماً، أمّا العلة في وجوب حذف
العامل في هذا التركيب، فهي كثرة الاستعمال^(٤٢).

وفي مثال آخر على طريقة سيبويه في عرض
مسائله، تحدّث عن أحد تراكيب (الحال) وهو
قولهم: (وحده) و(وحدهم) وما شاكلها قائلاً:
(هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرًا كالمضاف
في الباب الذي يليه.

وذلك قولك: مررتُ به وحده، ومررتُ بهم
وحدهم، ومررتُ برجلٍ وحده.

ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررتُ بهم ثلاثتهم

(٤١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/١٢٣.

(٤٢) ينظر: شرح الرضيّ: ٢/٤٠.

وأربعتهم، وكذلك إلى العشرة.

وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نصب ثلاثتهم فكأنه يقول: مررت بهؤلاء فقط، لم أجاوز هؤلاء. كما أنه إذا قال: وحده فإنما يريد: مررت به فقط لم أجاوزه.

وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول: «إن كان جراً فجراً، وإن كان نصباً فنصباً، وإن كان رفعا فرفعا»^(٤٣).

بدأ سيبويه المسألة كالمعتاد بعنوان الباب، فتلاه بالمثل المستمد من كلام العرب، ثم عرج على ذكر اللهجات في الموضوع، مبيّناً اختلاف لهجة الحجازيين عن التميميين في توجيه المسألة ونطقها، وختّمها بنقل رأي شيخه الخليل في توجيهها بقوله: «وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نصب ثلاثتهم فكأنه يقول: مررت بهؤلاء فقط، لم أجاوز هؤلاء. كما أنه إذا قال: وحده فإنما يريد: مررت به فقط لم أجوزهُ».

ولتوضيح المسألة قال الرضي أن في هذه الأمثال قولين:

الأول: قال سيبويه إنها معارف موضوعة موضع النكرات.

والثاني: قال أبو علي: إن هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقاً للحال المقدرة قبلها، أي: أرسلها معتركة العراق، وافعله مجتهداً جهدك، ومطيقاً طاقتك، ومنفرداً وحدك، أي انفرادك،

(٤٣) الكتاب: ٣٧٣/١ و ٣٧٤. وللمزيد من التفصيل في الموضوع يُراجع شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق: أنيس بديوي، ط ١، بيروت ٢٠٠٣م، ٩٦/٢.

وكُلّها مُضافةٌ إلى الفاعل؛ فلهذا حُذِفَ الفاعل وجوباً^(٤٤).

وفي باب آخر من أبواب (الحال) قال سيبويه: «هذا باب ما يُنصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر لأنه حال يقع فيه الأمر فينصب لأنه مفعول به. وذلك قولك: كَلَّمْتُهُ فاهُ إلى فيّ، وباعتهُ يدًا بيد، كأنه قال: كَلَّمْتُهُ مُشافهَةً، وباعتهُ نقداً، أي كَلَّمْتُهُ في هذه الحال»^(٤٥).

ويورد الشنتمري خلاف النحويين في تلك المسألة فيقول: (اختلف النحويون في باب فاهُ إلى فيّ، فالبصريون يذكرون أن الناصب (كَلَّمْتُهُ) وأنه ليس فيه إضمار، وجعلوه نائباً عن «(مُشافهَةً) ومَعناه مُشافهًا، وجعلوه من الشاذ المحمول على غيره لأنه معرفة ولأنه اسم غير صفة وصار بمنزلة قولك: الجماء الغفير ورجع عوده على بدئه، والكوفيون ينصبون (فاه) بإضمار (جاعلاً) كأنه قال: كَلَّمْتُهُ جاعلاً فاهُ إلى فيّ، ويدل على قوة قول البصريين أنه لو كان على إضمار (جاعلاً) ما كان فيه شذوذ ولجاز أن تقول: كَلَّمْتُهُ وجهه إلى وجهي، وعينه إلى عيني، ولم يقل هذا أحد لأن الشاذ لا يُقاس عليه وإقامة الشيء مقام غيره ليس بمُسْتَمِرٍّ»^(٤٦).

ويرى الرضي أن الأصل في قولهم: (فاهُ إلى فيّ) (فوهُ إلى فيّ) ثم إنمحي عن الجملة معنى الجملة والكلام، لما فهم منها معنى المفرد؛ لأن معنى (إلى فيّ) صار مُشافهَةً، فلما قامت الجملة مقام المفرد،

(٤٤) ينظر: شرح الرضي: ١٤/٢.

(٤٥) الكتاب: ٣٩١/١.

(٤٦) النكت: ٤١٤/١.

وَأَدَّتْ مُؤَدَّاهُ أُعْرَبَ مَا قَبْلَ الْإِعْرَابِ مِنْهَا، وَهُوَ
الْجِزْءُ الْأَوَّلُ، إِعْرَابَ الْمَفْرَدِ الَّذِي قَامَتْ مَقَامَهُ^(٤٧).

وَبَعْدَ أَنْ أُورِدَ رَأْيَ سَيَّبَوِيهِ وَالْكَوْفِيِّينَ فِي هَذَا
التَّرْكِيبِ، عَرَّجَ الرَّضِّيُّ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ (ت
٢١٥هـ-)، الَّذِي يَرَى أَنَّ أَصْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ هُوَ
(كَلِمَتُهُ مِنْ فِيهِ إِلَى فِيٍّ)، ثُمَّ قَرَّرَ أَنَّ قَوْلَ سَيَّبَوِيهِ
هُوَ الْأَوَّلِيُّ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَنْزِيلَ جَامِدٍ مَنْزِلَةَ مُشْتَقٍّ،
عَلَى وَجْهِهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ لِبَسُّ وَلَا عَدَمُ نَظِيرٍ، وَذَلِكَ
مَوْجُودٌ بِإِجْمَاعٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ، فَوَجَبَ الْحُكْمُ
بِصَحَّتِهِ^(٤٨).

وَفِي سِيَاقِ مَنْهَجِ سَيَّبَوِيهِ وَطَرِيقَتِهِ فِي الْعَرَضِ
نُورِدُ تَرْكِيبًا كَانَتْ الْعَرَبُ تَسْتَعْمَلُهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى
السَّعْرِ، لَكِنَّ سَيَّبَوِيهِ صَنَّفَهُ ضَمْنَ التَّرَاكِيِبِ
الْحَالِيَّةِ، فَقَالَ: (هَذَا بَابٌ مَا يَنْتَصِبُ فِيهِ الْأِسْمُ لِأَنَّهُ
حَالٌ يَقَعُ فِيهِ السَّعْرُ. وَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَلْفُظْ بِفِعْلٍ،
وَلَكِنَّهُ حَالٌ يَقَعُ فِيهِ السَّعْرُ، فَيَنْتَصِبُ كَمَا انْتَصَبَ
لَوْ كَانَ حَالًا وَقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ، لِأَنَّهُ فِي أَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ
فِيهِ أَمْرٌ فِي الْمَوْضِعِينَ سِوَاءٍ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَكَ الشَّاءُ
شَاءً بَدْرَهُمْ شَاءً بَدْرَهُمْ. وَإِنْ شِئْتَ أَلْغَيْتَ لَكَ
فَقُلْتَ: لَكَ الشَّاءُ شَاءً بَدْرَهُمْ شَاءً بَدْرَهُمْ، كَمَا قُلْتَ:
فِيهَا زَيْدٌ قَائِمٌ، رَفَعْتَ)^(٤٩).

وَالْكَلَامُ الْمُتَقَدِّمُ لَا يَخْتَلَفُ عَنْ طَرِيقَةِ سَيَّبَوِيهِ
الَّتِي تَبَيَّنَتْ فِيمَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ بِشَأْنِ مَوْضُوعِ
(الْحَالِ)، مِنْ جِهَةِ الْعُنْوَانِ، وَالْمَثَالِ، وَبَيَانِ دَلَالَةِ
الْكَلَامِ وَتَوْجِيهِهِ، وَارْتِبَاطِ التَّوْجِيهِ النَحْوِيِّ

(٤٧) ينظر: شرح الرضِّي: ١١٥/٢ و ١١٦.

(٤٨) ينظر: المصدر نفسه.

(٤٩) الكتاب: ١/٥٩٣ و ٦٩٣.

بالدلالة.

وَأَوْضَحَ الشَّنْتَمَرِيُّ النَّصَّ الْمُتَقَدِّمَ لِسَيَّبَوِيهِ
بِقَوْلِهِ: (هَذَا يَجُوزُ فِيهِ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ، فَوَجْهُ
النَّصْبِ أَنْ تَجْعَلَ (لَكَ) خَبْرًا يَكْتَفِي بِهَا الْكَلَامُ
وَتَنْصِبُ شَاءً عَلَى الْحَالِ، وَوَجْهُ الرِّفْعِ أَنْ تُلْغِيَ لَكَ
وَتَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبْرِ، وَقِيَاسُ هَذَا عَلَى
قَوْلِكَ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمٌ وَقَائِمًا)^(٥٠).

وَأَخِيرًا أُورِدَ سَيَّبَوِيهِ تَرْكِيبًا لُغَوِيًّا، نَسَبَ الْقَوْلَ
فِيهِ إِلَى الْخَلِيلِ، وَيَبْدُو أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ التَّعَابِيرِ
الشَّائِعَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ، بَلْ يَقْتَضِرُ عَلَى بَنِي تَمِيمٍ،
وَفِيهِ تَتَجَلَّى رُوحِيَّةُ سَيَّبَوِيهِ، وَفِكْرُهُ، وَأَسْلُوبُهُ فِي
مُعَالَجَةِ الْمَسَائِلِ اللُّغَوِيَّةِ.

قَالَ سَيَّبَوِيهِ: (هَذَا بَابٌ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الْمَصَادِرِ
لِأَنَّهُ حَالٌ صَارَ فِيهِ الْمَذْكُورُ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَمَّا سَمِينًا
فَسَمِينٌ، وَأَمَّا عَلِمًا فَعَالِمٌ. وَرَعَمَ الْخَلِيلَ رَحِمَهُ اللَّهُ
أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: أَنْتَ الرَّجُلُ عَلِمًا وَدِينًا وَأَنْتَ
الرَّجُلُ فَهَمًّا وَأَدْبًا، أَيُّ أَنْتَ الرَّجُلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ.
وَعَمَلٌ فِيهِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، وَلَمْ يَحْسُنْ فِي هَذَا
الْوَجْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَمَا لَمْ يَحْسُنْ فِيمَا كَانَ حَالًا
وَكَانَ فِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ حَالًا. وَكَذَلِكَ هَذَا، فَانْتَصَبَ
الْمَصْدَرُ لِأَنَّهُ حَالٌ مُصَيِّرٌ فِيهِ)^(٥١).

وَنَقَلَ الْأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الرَّجَّاجِ
(٣١٠هـ-) قَوْلَهُ: (هَذَا الْبَابُ لَمْ يَفْهَمْهُ أَحَدٌ إِلَّا
الْخَلِيلُ وَسَيَّبَوِيهِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ رَجُلًا يَدَّعِي أَوْ
تُدَّعَى لَهُ أَشْيَاءُ فَيُعْرَفُ بِبَعْضِهَا فَتَدْخُلُ أَمَّا عَلَى

(٥٠) النُّكْت: ١/٦١٤.

(٥١) الكتاب: ١/٤٨٣.

ذلك... (٥٢).

وبعد نقله لكلام الرجاج سعى الشنتمري إلى تفسير كلام الخليل وسيبويه في هذا الباب، فقال: (واعلم أن الظاهر من كلام سيبويه أنه ينصب هذه المصادر على الحال، وقد دل على ذلك بترجمة الباب، وكذلك قولك: أنت الرجل علماً وديناً، فهما وأدباً، ثم عقب في الباب بأن جعل هذا التقدير في مذهب بني تميم دون أهل الحجاز؛ لأن بني تميم إذا أدخلوا اللام على المصدر لم يجروه مجرى الأول ورفعه، وأهل الحجاز يجرونه مجرى الأول فينصبونه، فدل ذلك على أن أهل الحجاز يذهبون في نصب ذلك على أنه مفعول له، والمفعول له يكون معرفة ونكرة، وإن بني تميم يذهبون به مذهب الحال، والحال لا تكون إلا نكرة) (٥٣).

الخاتمة

بعد أن تتبعنا أكثر مسائل موضوع (الحال) في الكتاب، نستطيع أن نقرر بعض الملامح التي طبعت منهج سيبويه في عرضه لهذا الموضوع، وقد يكون هذا المنهج متبعا في الكتاب كله، وليس في موضوع الحال فقط.

- استعمل سيبويه مصطلح (الحال) للدلالة على موضوع بحثنا، فضلا عن أسماء أخرى لم يكتب لها الشيوخ، هي: الخبر، والصفة، والمفعول به، والموقع به، وهو ما يشير إلى ما قرره الباحثون

(٥٢) - النكت: ٤٠٧/١.

(٥٣) - النكت: ٤١ / ٤٠٨.

المحدثون من أن سيبويه استعمل عدداً كبيراً من المصطلحات، تُعد الأساس الذي وضع النحويون في ضوئه مصطلحاتهم.

- كانت عنوانات المسائل في موضوع (الحال) طويلة، لم تتبلور بشكل واضح ومحدد، كما نجده عند المتأخرين، وربما استغرق العنوان عدة أسطر كي يتمكن من تحديد ما يريد بحثه في المسألة الواحدة.

- لم يُعرف سيبويه موضوع (الحال) تعريفاً جامعاً مانعاً، واكتفى بالتمثيل له.

- كان سيبويه في بحثه لموضوع (الحال) حريصاً على معالجة أساليب معينة وردت عن العرب وإيضاحها، وقد قادت تلك الطريقة إلى التشعب أحياناً، في محاولة مضمّنة منه - على ما يبدو - لتقريبها من أفهام من كان يقصد فهم من وراء وضع كتابه.

- كانت أغلب شواهد سيبويه في موضوع الحال، إما مقولات وردت عن العرب، عمل سيبويه على إيضاحها، أو أمثلة مصنوعة لتبيين وتعضيد الأمثلة النثرية المذكورة، أما الشواهد القرآنية والشعرية، فهي قليلة، إذ لم يرد في موضوع الحال سوى شاهد قرآني واحد، وشاهد شعري واحد أيضاً.

- اهتم سيبويه بموضوع العلل النحوية، ولكنها علة مستنبطة من كلام العرب، وليست عللاً فلسفية كما نجد عند المتأخرين، وكثيراً ما اتسمت علله بالبساطة، كقوله في موضوع الحال: (أما يونس فيقول: «مررت به المسكين» على قوله: «مررت به مسكيناً»، وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي

- أَنْ تَجْعَلَهُ حَالًا، وَيَدْخُلَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ).
- اتَّضَحَ مِنْ طَرِيقِ الْبَحْثِ أَنَّ سَيِّبَوِيَه قَدْ أوردَ
أغلبَ مسائلِ موضوعِ (الحالِ) عندَ حديثه على
أنواعِ المصادرِ، وندتْ عنه بعضُ الأساليبِ أو
المسائلِ الجزئيةِ التي بحثَها في ضمنِ موضوعاتٍ
أخرى، أو مسائلَ مستقلةً، كالتراكيبِ التي تحتِمُ
النصبَ والرفعَ، التي كانَ لسيبويَه - في توجيهها -
رؤيةٌ دلاليةٌ وبلاغيةٌ أكثرُ من كونها نحويةً
مِيعاريَّةً.
- طريقتهُ سيبويَه في عرضِ الموضوعاتِ وبحثِها
كانتْ تفتقرُ للتبويبِ المنطقيِّ المنضبطِ، وهي
أقربُ إلى الاستطرادِ منها إلى التنسيقِ المنضبطِ.
- اعتمدَ سيبويَه في نقلِ كلامِ العَرَبِ طريقينِ،
الأولُ: طريقِ السماعِ المباشرِ مِنَ العَرَبِ، الموثوقِ
بعروبتهم، ممَّن كانوا في عصره، والثاني: النقلُ
من شيوخه، ممَّن سبقوه في سَماعِ كلامِ العَرَبِ،
والأخذِ منهم، وهذا ما اتضحَ في موضوعِ الحالِ.
- استعملَ سيبويَه القياسَ بحدودٍ مُعيَّنة، هي: أَنْ
يكونَ القياسُ على كلامِ العَرَبِ الموثوقِ، والثاني: أَنْ
يكونَ المقيسُ عليه شائعًا كثيرًا.
- المصادرُ والمراجعُ:**
- القرآن الكريم.**
- أسرار العَرَبِيَّة: أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)،
تحقيق: بركات يوسف هبّود، ط ١، بيروت ١٩٩٩ م.
- أسرار النحو: ابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ)، تحقيق:
أحمد حسن حامد، عمّان (د. ت).
- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ)،
تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بغداد (د. ت).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: محمود بن
الجميل، القاهرة ٢٠٠٢ م.
- الخلاف النحوي بين الكوفيين: مهدي صالح الشمري،
أطروحة دكتوراه أجازت في كلية الآداب / جامعة بغداد
١٩٩٥ م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري: دار صادر / بيروت
١٩٩٩ م.
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين بن عقيل (٧٦٩ هـ)، تحقيق:
محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، بيروت ٢٠٠١ م.
- شرح التسهيل: جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢ هـ)،
تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط ١،
بيروت ٢٠٠١ م.
- شرح جمل الرَجَّاجي: ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)
تحقيق: أنيس بديوي، ط ١، بيروت ٢٠٠٣ م.
- شرح الرَضِي على الكافية: رضي الدين الاسترابادي (ت
٦٤٦ هـ)، وضع هوامشه: أميل بديع يعقوب، ط ١، بيروت
٢٠٠١ م.
- شرح اللّمة البدرية في علم اللغة العَرَبِيَّة: ابن هشام
الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: هادي نهر، بغداد
١٩٧٧ م.
- الصراع بين التراكيب النحوية، دراسة في كتاب سيبويَه:
عبد الله الكناعنة، ط ١، الأردن ٢٠٠٧ م.
- الكِتَاب: عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويَه) (ت
١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي /
القاهرة، ودار الرفاعي / الرياض ١٩٨٢ م.
- المقتضب: محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق
محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب / بيروت ١٩٩٤ م.
- نتائج الفكر: أبو القاسم السُّهيلي (٥٨١ هـ)، تحقيق:
عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت
١٩٩٢ م.
- النُكت في تفسير كتاب سيبويَه: الأعلام الشننمري (ت
٤٧٦ هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت
١٩٨٧ م.